

خلاف القابون الصناعية إلى الواجهة من جديد

طيפור: القابون «طابو أخضر» لا يجوز المساس به.. وسرور: لم نمنع أحداً من الترميم ولا يجوز أن تكون المنطقة الصناعية ضمن العاصمة

إهنا غانم

تجدد الخلاف مثل كل مرة منذ نحو ثلاث سنوات على منطقة القابون الصناعية بين صد ورد، الصناعي عاطف طيפור وصف ما يحدث بالقابون الصناعية بأنه لم يحدث في سورية من قبل. وتشامل ماذا يعني أن تقوم المحافظة بالتوجه والتخطيط لهدم منطقة طابو أخضر مخصصة ومؤسسة بمرسوم جمهوري ومنظمة بمخطط تنظيمي حديث جميع مصانعها مرخصة ترخيصاً صناعياً وإدارياً.



طيפור أوضح لـ«الوطن» أن الخلاف بين الصناعيين والمحافظة هو على مساحة أرض لا تتجاوز ٢٤ هكتاراً من المصانع القائمة والجاهزة للعمل وتتضمن ٧٥٠ مصنعاً قائماً وجاهزاً للعمل والإنتاج. من أصل ٢٠٠ هكتار بالمخطط التنظيمي الصادر عن المحافظة، ما يعادل ١٠ بالمئة المساحة المقترحة للمخطط. ورأى أن التنازل عن ١٠ بالمئة من مساحة المشروع قد تمنح الحياة لـ٧٥٠ مصنعاً، وأكثر من ٢٠ ألف عامل وعائلاتهم، والحياة للصناعة الدمشقية العريقة.. قد تعيد الحياة للسوق الداخلي والخارجي للدستور. علماً أن هناك معامل تحتاج

إلى ترميم لنقله مجدداً وتباشر بالإنتاج، وسيبقى الصناعيين أن قاموا بترميم منشآتهم وأنفقوا عليها الملايين. «الوطن» تواصلت مع عضو المكتب الإخلاء معتبراً أن الموضوع كله مخالف الذي أكد أن المحافظة لم تمنع أصحاب

المعامل في منطقة القابون من الترميم، مضيفاً: لكن تطلب توقيعهم على عدم المطالبة بالتعويض الخاص بالترميم، لافتاً إلى أن منطقة القابون دخلت بالتنظيم الإخلاء معتبراً أن المحافظة بعد انتهاء من إعداد المخطط التنظيمي لها.

وذكر سرور أن مرسوم تنظيم منطقة القابون في مراحل الأخيرة واستكملت كل الإجراءات وقريباً سيتم رفعه إلى الجهات الوصائية لاتخاذ القرار اللازم.. مبيّناً أن جميع إجراءاته صحيحة ولا تخالف القانون وليس لنا «شأن مع أهالي القابون».

إلى ترميم لنقله مجدداً وتباشر بالإنتاج، وسيبقى الصناعيين أن قاموا بترميم منشآتهم وأنفقوا عليها الملايين. «الوطن» تواصلت مع عضو المكتب الإخلاء معتبراً أن الموضوع كله مخالف الذي أكد أن المحافظة لم تمنع أصحاب

المعامل في منطقة القابون من الترميم، مضيفاً: لكن تطلب توقيعهم على عدم المطالبة بالتعويض الخاص بالترميم، لافتاً إلى أن منطقة القابون دخلت بالتنظيم الإخلاء معتبراً أن المحافظة بعد انتهاء من إعداد المخطط التنظيمي لها.

«كورونا» وضع القدرة الشرائية يخفضان مبيعات الذهب لأقل من ٣ كيلو غرامات يومياً

علي محمود سليمان



بين رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن ارتفاع سعر الذهب صاعداً، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الأونصة الذهبية العالمية والتي سجلت سعراً بـ١٨٩٠ دولاراً. وقد سجل غرام الذهب عيار ٢١/٢ سعراً للذهب عيار ١٨/١٨٥٧١ ليرة سورية، وعليه فقد وصل سعر الليرة الذهبية السورية إلى ملترين وربع المليون ليرة سورية، وسعر الأونصة الذهبية السورية وصل إلى ٥.٥٤٠ مليون ليرة سورية. وأشار جزماتي إلى أن القدرة ما بين عيدي الميلاد ورأس السنة عادة ما تشهد تحسناً في المبيعات نتيجة الإقبال على شراء الهدايا وخاصة المصاغ الفني، بالإضافة إلى سعي العديد من مدخري الأموال لتحويل المبالغ المالية لديهم إلى ذهب ادخل لتنفذ مشاريع حركة المبيع ضعيفة ولا تقارن بالأعوام الماضية للفترة نفسها. وأوضح رئيس الجمعية أن حركة المبيع انخفضت لأقل من ٣ كيلو غرامات ذهب يومياً، كما انخفض عدد ورشات صياغة الذهب التي تقوم بدمج ذهب جديد فلا يرد إلى الجمعية أكثر من ثلاث ورشات يومياً وبكميات قليلة من الذهب المشغول حديثاً. وأعاد جزماتي أسباب الانخفاض في حركة المبيعات والدمج إلى الآثار السلبية التي فرضها انتشار فيروس كورونا في البلد، وهو ما انعكس بشكل كبير على حركة البيع بين المحافظات والحركة ضمن الأسواق، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية لدى ٨٨ مليون ليرة سورية من الجمعيتين، وفي سياق متصل لفت رئيس جمعية الصاغة في دمشق إلى أن الاتفاق مع وزارة المالية حول خصومية رسم الإنفاق الاستهلاكي من جمعيته الصاغة في دمشق وحلب سببته مفعوله مع نهاية العام الحالي والذي كان ينص على تحصيل مبلغ ٨٨ مليون ليرة سورية من الجمعيتين،

إلى المعنيين في الحكومة السورية ليتم طرحه على الجانب الإيراني للنظر بموضوع إمكانية إلغاء السلع المستتانة من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة، والنظر في إلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على السلع المتبادلة بين البلدين للوصول إلى تطبيق منطقة تجايل حركاملة، والعمل على إلغاء كل القيود غير الجمركية من منع وتقييد ووقف بهدف زيادة حجم التبادل بين البلدين. وأوضح درويش أنه سيتم خلال الاجتماع مناقشة موضوع منح الإجماع السورية الإيرانية المشتركة الغرفة السورية الإيرانية المشتركة صلاحيات أوسع وإيلائها أهمية أكبر لتتمكن من تحقيق دورها في تبادل الوفود وموجها وتمثراً في أن واحد، منوهاً بأن هذه الاجتماعات ستكون في شتى المحافظات السورية والإيرانية الفاعلة. في دعم عجلة الاقتصاد للبلدين، ومناقشة فكرة التجارة بالمقايضة بشكل أوسع مما يسمح بتطبيقها على أرض الواقع والنظر في إقامة شركة قابضة مشتركة بنضوي تحتها إنشاء مصرف تجاري مشترك يشرف على حركة التبادل التجاري بين البلدين وبالعملة الوطنية. وإشياء شركة تأمين مشتركة في سورية من خلال الاستفادة من الخبرة الصناعية الإيرانية وذلك عبر توظيف التكنولوجيا الإيرانية في ردد ولغت إلى أنه سيتم كذلك اقتراح مناقشة تعديل بروتوكول التجارة الحرة بين البلدين وتقديم مقترح

محطة ضخ مياه «بسيمة» أصبحت جاهزة وتنتظر الكهرباء

الهاشمي: خزانات مؤقتة لحين إعادة تأهيل الشبكة العامة

| محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي سامر الهاشمي عن انتهاء المؤسسة من جميع تجهيزات محطة الضخ الخاصة ببلدة بسيمة في وادي بردى. وأكد في حديث خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة بعد تحرير المنطقة مباشرة قامت بالكشف على كل أقسام منظومة شبكة المياه في تلك المنطقة، واتخذت الاستعدادات اللازمة لإعادة المياه إلى كل المناطق المحررة من خلال إعادة تأهيل المحطات والشبكات بشكل تدريجي.

الهاشمي أشار إلى أنه من خلال متابعة وزير الموارد المائية ومحافظ ريف دمشق تمت إعادة تأهيل كامل محطة بسيمة إضافة إلى ٦ آبار والمضخات والتجهيزات وملحقاتها التي تغذي هذه المحطة. علماً أن أغلب هذه التجهيزات لم تكن موجودة وما هو موجود منها كان مخرباً، منوهاً بأن طاقة المحطة تبلغ ٧ آلاف م٣ يومياً، حيث يتم ضخ المياه من الآبار إلى المحطة ومن ثم إلى خزان أرضي في محطة ضخ بسيمة والمرحلة التالية من الخزان الأرضي إلى الخزان العالي الخاص بمنطقة



بسيمة الذي أعيد تأهيله كذلك وأصبح جاهزاً للعمل. كما تم الانتهاء من خطي الضخ والإسالة من الخزان إلى الشبكة العامة في البلدة.

يمكن أن تستخدم على مدار الساعة، وهي للاستخدام في حالات الانقطاع الطارئ أو حالات التقنين، واليوم المحطة تحتاج إلى مركز تحويل كهربائي خاص وهذا الموضوع لدى الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق. أما بخصوص جاهزية الشبكة الفرعية الخاصة بالمستثمرين فقد بين الهاشمي أن أغلب أجزاء الشبكة صالحة لكن لا يمكن معرفة أماكن الخراب إلا بعد ضغط الشبكة، وهذا ما يتم العمل عليه الآن، حيث ستقوم المؤسسة بإعادة تأهيل الأجزاء المخربة من الشبكة بعد التجريب، وهذا العمل قد يستغرق ٣ أشهر، لأنه يحتاج إلى مستلزمات مادية وقطع تبديل وغيرها، وفي الوقت الحالي لا يمكن استبدال كامل شبكة بسيمة نظراً للتكاليف الكبيرة لهذه العملية.

وعن كيفية تأمين المياه الآن للمواطنين الذين عادوا إلى بيوتهم في البلدة قبل إعادة تأهيل الشبكة بين المدير العام أن المؤسسة قامت بتوزيع ٣٠ خزناً سعة الواحد ٣م٥ إلى جميع أحياء البلدة وربط هذه الخزانات بخط تزويد مؤقت من خط بردى، وستكون المياه متوافرة دائماً، حيث لا يزيد عدد المواطنين الآن في البلدة على ألف مواطن عادوا إلى منازلهم، ومع ذلك تم تأمين المياه لهم من خلال هذا الحل السريع ريثما يعاد تأهيل كامل الشبكة.

طرطوس تعيد تنظيم الأسواق الشعبية

مجلس المدينة: خرجت عن الغاية التي أنشئت من أجلها

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

وبقية المدن. أمام هذا الواقع بات التفكير جيداً بإغلاق هذه الأسواق وهذا ما دافع العديد من الذين يبيعون فيها إلى رفع الصوت وتقديم الشكاوى بحجة أن إغلاقها يعني قطع مصدر رزقهم وقد تلقت «الوطن» أكثر من شكوى بهذا الخصوص حيث تابعت الأمر عن أسواق لأصحاب البسطات والسماصرة والتجار الذين يبيعهم الربح منهم مثل بقية الإشغالات القائمة في الكثير من الأماكن العامة على امتداد مدينة مركز المحافظة

تاريخ ٢٤/١٢/٢٠٢٠ عن المكتب التنفيذي لتنظيم محافظة طرطوس ويتضمن إعادة تنظيم البسطات الموجودة في الأسواق الشعبية المقامة في بعض الوحدات الإدارية وذلك بإشراف أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس وتحديد ساعات العمل فيها بسبب خروج بعض هذه الأسواق عن الغاية التي أنشئت من أجلها وهي إيصال المنتجات والخدمات من المنتجين إلى المستهلك ودون وسيط.

الصناعية البسيطة مثل الزيوت ومواد التنظيف وصناعات بلاستيكية والبان وأجبان ويجري التسيق مع السادة أعضاء المكتب التنفيذي لجلس المحافظة بهذا الخصوص. بدوره أكد أمين عام المحافظة حيدر مرهج أن الغاية من القرار هو تنظيم هذه الأسواق ووضعها على السكة التي تحقق الغاية التي أُنشئت من أجلها وإنهاء أي حالة شاذة فيها.

الصرافات بسلامية معاناة دائمة للموظفين والمتقاعدين!

| حماة- محمد أحمد خبازي



وقد تمت مرارسة كل الجهات المعنية بحماة لتقويتها، لـ«الوطن» أنه تم شحن قلب الصراف إلى الإدارة العامة بدمشق لإعادة تعميمه، وبعد أن تم ذلك مؤخرًا، تم وضع الصراف بالخدمة ويقض منه ومع ذلك تتحمل وسنجرني له صيانة قريباً. وأوضح مدير المصرف العقاري بحماة آدمون حنا، أن المصرف بصدد إحداث صرافين له ومتقاعدين وسحب فور توافر الصرافات، لافتاً إلى أن تقويض الموظفين والمتقاعدين من موطن رواتبهم بالمصرف، في المناطق التي ليس فيها صرافات، يتم بمرکز السورية للبريد بنقاط ال. o. s. التي أحدثت فيها لهذا الغرض ويمكن قبض الرواتب منها بكل سهولة، ولغت إلى أنه تم إحداث نقطة في مركز بريد سلمي، ويمكن للموظفين والمتقاعدين قبض رواتبهم منها من دون أي عناء. مدير فرع السورية للبريد بحماة شبلو أنطلي، بين مشكلة تقويم، وإنما الصراف يعاني من ضعف الشبكة،

سد جبل العرب يجمد التوسع العمراني لأهالي قرية طليلين

السوياء- عبيد صميموعه

طالب أهالي قرية طليلين الجبلية في ريف السويداء في شكواهم لـ«الوطن»، وبضرورة قيام الجهات المعنية بالمحافظة بتقليص حرم سد جبل العرب المتد على ما يزيد على ٣ كيلومترات من أراضي القرية وخاصة أن كثيراً من الأراضي خرجت من منطقة تغذية السد. وأكدوا أن امتداد الحرد على تلك المسافات منع التوسع العمراني على ساحة القرية كما أبقى البناء محصوراً ضمن منطقة محددة وخاصة أن المخطط التنظيمي للقرية والحكوم بحرم السد لم يتم توسيعه منذ أكثر من عشرين عاماً، وأشار أهالي القرية إلى حاجتهم الملحة لنسق الطريق الزراعية الممتدة بطول همك والتي تربط أراضي طليلين بأراضي قرية سالة، وخاصة أن أراضي القرية جبلية ومن الصعب وصول الفلاحين إلى أراضيهم ما لم يتم شق المزيد من الطرق الزراعية. ولفقوا إلى سوء الشبكة الطرقية المتهترئة والممتلئة بالحفر داخل المخطط التنظيمي بعد أن تحولت إلى طرق ترابية موحلة شتاءً كان المتضرر الأكبر منها طلاب المدارس. رئيس بلدية قيصما -التي تتبع لها طليلين- أنور الأطرش أكد لـ«الوطن»، أن مطالب الأهالي محقة وخاصة فيما يتعلق بحرم السد الذي تم تحديده على محيط السد بمساحة ٣ كيلومترات لحماية من التلوث والذي حرم الأهالي من تراخيص البناء ضمنها رغم أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي المشمولة بالحرم فعلياً أصبحت خارج منطقة التغذية للسد وهي لا تعد مصدر تلوث لها. وبين الأطرش أنه تم تنفيذ جدار للسد من الاسمنت المسلح لحماية من المياه الملوثة لذلك بات من الضروري تقليص حرم السد ليستنى للأهالي التوسع، مضيفاً: بالنسبة لتأهيل شبكة الطرق داخل القرية فإنه في ظل الاعتمادات المالية المرسوة للبلدية والتي لا تتجاوز ٧ ملايين ليرة يتعذر تخديم ٥ قرى منها قرية طليلين. بدورها مديرية الخدمات الفنية بالسوياء أكدت أن تنفيذ الطرق الزراعية يتم وفق الخطة الزراعية وحالياً تقوم المديرية بتنفيذ عدد من الطرق الزراعية ولاسيما الطرق الذي كانت الأعمال متوقفة بها، مشكلة بالمشكلة.